## كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

### جردة حساب

سؤال دار في خلدي بعد تصريحات وزير حماية المستهلك حول علمه بتجاوز لصوص التجار بالمازوت والبنزين في السوق السوداء حداً لا يمكن السكوت عنه، وبأن خفض الأسعار ليس من مهام وزارته، عن الفائدة من وجود وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك؟ كما أنها كانت عاجزة في أكثر من موقعة عن تأمين توافر بعض السلع الأساسية في الأسواق.

جردة حساب بسيطة لنشاط الوزارة في ظل التعيين الوزاري الأخير الذي جرى في شهر آب من العام الفائت وحتى اليوم كفيلة بالحصول على تقييم عادل وشفاف مبني على الحقائق في ضوء التعهدات والوعود.. سواء من الحكومة أم من القائمين على الوزارة في مجال ضبط الأسواق والتي لم تتجاوز موضع الحروف التي أطلقت، فمشيئة التجار هي الدارجة وارتفاع الأسعار المتتالي غير المبرر هو السائد وتبرير العجز هو حال وزارة حمايتنا!

للإنصاف فإن وزارة التجارة الداخلية سجلت رقماً قياسياً أتوقع أنه يحصل لأول مرة بكثرة قرارات الإعفاء والتكليف للمناصب، فخلال هذه الفترة البسيطة تكرر تبديل القائمين على بعض المناصب أكثر من مرة.. حتى إنه في بعض المديريات عادت الإدارة إلى من تم إعفاؤهم مع بدء الوزارة الجديدة بمهامها.. تحت مبرر الحد من الفساد وتطوير الأداء إلا أن المستهلك لم يحصد أي ثمار من هذه القرارات.. فمازالت النشرات السعرية حبراً على ورق والاتجار بالمحروقات على رؤوس الأشهاد.. واحساس ضعاف النفوس بالأمان زاد من انتشار ابتكار أساليب عجيبة للغش ومخالفة المواصفات.

معاناة المواطن المهدود الذي غادرت يومياته أكثر الأطعمة والأصناف لم ترحمه تجارب الوزارة من صعوبة الحصول على رغيف الخبز، فبعد كل الآليات التي وضعت مازال الاتجار بالخبز التمويني حاضراً بقوة حتى على بعد أمتار من مكتب وزير حماية المستهلك.

ما غاب عن بال الوزير.. إن لم يكن من مهام الوزارة خفض الأسعار فإن من صلب مهام السورية للتجارة التدخل الإيجابي في الأسواق الهادف إلى خفض الأسعار، وإلا تحولت إلى متاجر لعرض بضائع التجار بأسعار تناسب إدارتهم للأسواق، وتحولت الوعود بإنجازات غير مسبوقة بإدارتها الجديدة إلا أداء اعتيادي كان سائداً في ظل الإدارات السابقة بتوزيع المخصصات التموينية إن لم يكن في بعض النقاط أضعف!

جردة الحساب يمكن لها أن تشفع للمديرين عدم استجابتهم لاتصالات الصحفيين ربما لعجزهم عن الاعتراف بواقع يجسد مقولة «من كبر الحجر ما ضرب» وأن المواطن يحتاج إلى إدارات قادرة على القيام بإجراءات استثنائية تنقذه، في وقت لم يعد تبرير العجز والتباكي والوعود البراقة قادرة على شفاء آلام عجزه.

وبقي أن نقول يا سادة من المؤكد أن ضبط الأسواق ومحاسبة المتاجرين سواء بالمحروقات أم غيرها لم ولن يتم بالتوعد والوعيد عبر الصفحات الزرقاء.

### محافظ حماة يتفاءل بتحسن الكهرباء

# وزير التربية رفض زيادة أقساط المدارس الخاصة... ومجلس المحافظة: إذاً كيف ارتفعت؟!

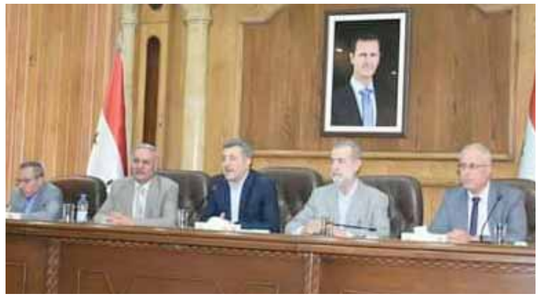

حماة- محمد أحمد خبازي

اختتم مجلس محافظة حماة أمس، أعمال دورته الثالثة العادية بمناقشة الواقع التربوي بالمحافظة.وعرض عدد من أعضاء المجلس لتغيب الطلاب خلال النصف الأول من الشهر الماضي عن الدوام في معظم مدارس مدينة حماة من دون الريف الذي كان الدوام فيه جيداً.

كما طالبوا بتخفيض رسوم المدارس الخاصة، التي تعد مرتفعة حالياً، إضافة إلى ضرورة توفير قرطاسية للمدارس لزوم العملية الامتحانية.وضرورة إحداث مركز امتحانات لطلاب التعليم الأساسي الأحرار بمنطقة السعن بريف سلمية الشمالي، كي لا يتكبدوا نفقات ومتاعب التنقل بحماة، وضرورة الدعم النفسي للطلاب قبيل الامتحانات العامة، وصيانة المدارس التي تحتاج للصيانة بمختلف مناطق المحافظة.

وفي رده على مداخلات الأعضاء، بيّن مدير التربية يحيى منجد أن دوام الطلاب، بمدينة حماة خلال النصف الأول من شهر رمضان لم يكن جيداً، ولكنه تحسن في النصف الثاني منه، بعد الاجتماع مع التربويين والاختصاصيين ومتابعة دوام الطلاب، الذي أصبح بعد العيد جيداً.

وفيما يتعلق بأقساط المدارس الخاصة، بيّن منجد أن وزير التربية بزيارته الأخيرة إلى حماة اجتمع مع أصحاب المدارس الخاصة الذين طالبوا برفع الأقساط.

وكشف أن الوزير رفض زيادتها، لأن أعلى قسط حالياً لبعض المدارس يبلغ ١,٢ مليون ليرة، ويمكن زيادة الأقساط بنسبة ٥ بالمئة كل عامين.وأما القرطاسية فهي غير متوافرة، نظراً لغلائها وهناك ٢٠٠ ألف ورقة مذاكرة للمدارس الأشد فقراً، بمستودع التربية كإعانة من الوزارة لتلك المدارس، بينما تستطيع المدارس الأخرى تمويل ذاتها من عائدات ندواتها.

وفيما يتعلق بإحداث مركز امتحاني بالسعن، بيّن مدير التربية أن شروط إحداثه غير متوافرة حالياً، فعدد طلاب التعليم الأساسي الأحرار لا يتجاوز الـ٧٠ طالباً. وحول الدعم النفسي أوضح منجد أن هناك فرقاً مختصة تلتقي الطلاب قبل الامتحانات بالمدن والمناطق.

وأشار إلى أنه تم صيانة نحو ٢٠٠ مدرسة إسعافياً، و٨٠ مدرسة صيانة شاملة بالمدينة والريف، وبلغ الإنفاق عليها نحو ٥٥٠ مليون ليرة من الاعتمادات المخصصة لذلك وقدرها ١ مليار و٤٥٠ مليون ليرة، وما نسبته ٣٨ بالمئة.

كما ناقش المجلس واقع الكهرباء ومياه الشرب بمختلف مدن ومناطق محافظة حماة، نظراً لتلازم هذين القطاعين في حياة المواطنين، وتأثير التقنين الكهربائي في معاناتهم بالحصول على مياه الشرب، أو تسببه بشح المياه وعدم وصولها إلى منازلهم وخصوصاً في الأرياف.

وطالب أعضاء مجلس المحافظة بجلستهم بحضور المحافظ محمد طارق كريشاتي، بضرورة معالجة شح المياه في عدد من أحياء مدينة حماة وفي المناطق أيضاً، وخصوصاً منطقة الغاب وقرى «الجيد والرصيف والعزيزية»، وضرورة تأمين التغذية الكهربائية أو المحروقات لتشغيل محطات ضخ المياه، في المناطق التي تعاني عطشاً شديداً.

وبيّن عدد من أعضاء المجلس أنه تم تزويد ٤ آبار في منطقة محردة بالطاقة الشمسية البديلة بكلفة زادت على مليار ليرة، وطالبوا بتعميم هذه التجربة على مناطق المحافظة الأخرى، التي يتكبد أهلوها مشاق كثيرة في الحصول على المياه، ونفقات وأعباء مادية إضافية لشرائها من الصهاريج.

وأما بشأن مشكلة الكهرباء والمعاناة الشديدة من التقنين الطويل، الذي يطبق حالياً ساعة وصل بعد كل ٥ ساعات قطع، وأحياناً الساعة تختصر لـ ٣٠ دقيقة وفي، أحسن الأحوال لـ ٤٥ دقيقة، فقد طالب أعضاء المجلس شركة الكهرباء، بمتابعة زيادة حصة المحافظة من الميغات، والعمل على تحسين واقع الكهرباء بمختلف مناطق المحافظة وتوزيع الميغات فيما بينها بعدل، كما طالب الأعضاء بزيادة عدد مراكز التحويل الكهربائية ورفع طاقتها بما يضمن استقرار المنظومة الكهربائية.

وبيّن المحافظ أن الكهرباء شهدت في الأسابيع القليلة الماضية تحسناً ملحوظاً، من خلال خفض ساعات التقنين بعد دخول عدد من المحطات ومشروعات الكهرباء بالخدمة.وأوضح أنه من المتوقع أن تدخل محطات جديدة في محافظتي اللاذقية وحلب خلال الفترة المقبلة بالخدمة، وهو ما سينعكس على واقع الخدمة الكهربائية تحسناً واستمراراً، ومن ثم تحسن بواقع مياه الشرب.

ومن جانبه، بيّن رئيس مجلس المحافظة أمين عزيزة أن المجلس يتابع حالياً بشكل حثيث، مختلف القضايا الخدمية ولاسيما واقع مياه الشرب والكهرباء، والقطاع الزراعي الذي شارفت الحبوب فيه على الحصاد والتسويق.

وفي معرض رده على مداخلات ومطالبات أعضاء المجلس، بيّن المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب مطيع عبشي، أن واقع مياه الشرب في المحافظة جيد، وهناك نحو ٦٠ بئراً ارتوازية تغطي مدينة حماة، وأن ١٠ منها معفاة من التقنين.وأوضح أن التحدي الرئيسي في موضوع ضخ المياه هو التقنين الكهربائي وقلة الوقود. ولفت إلى أن مشكلة نقص المياه في قرى الريف الغربي لمنطقة الغاب سيتم حلها خلال الفترة المقبلة.

وأما المدير العام للشركة العامة لكهرباء حماة أحمد اليوسف، فبيّن أن حصة المحافظة من الكهرباء هي ما بين ١٥٠ إلى ١٧٠ ميغا، وهو ما يكفي لتطبيق برنامج تقنين مدة وصل التيار فيه للمواطنين ساعة كل خمس ساعات.وأوضح أن الشركة تعمل على تحسين واقع الكهرباء وزيادة حصة المحافظة من الميغات حسب الإمكانات المتاحة، ولفت إلى أن برنامج التقنين يطبق بشكل عادل ومتساوٍ في جميع مدن المحافظة وأريافها.

# ١٠٠ ندوة عن «القلق الامتحاني» بطرطوس

طرطوس- ربا أحمد

بيّن مدير تربية طرطوس علي شحود لـ«الوطن» أن عدد الطلاب المتقدمين للشهادتين في محافظة طرطوس هم /٣٢٥٩٤/ طالباً موزعين ضمن ٢٩٧ مركزاً على مستوى المحافظة. وبلغ عدد طلاب التعليم الأساسي/١٧٨٤٢/ طالباً ضمن /١٥٦/ مركزاً وعدد طلاب التعليم الثانوي للفرع العلمي /٩٣٧٦/ طالباً ضمن ٧٩ مركزاً ولطلاب الفرع الأدبي/٢٥٦٨/ طالباً ضمن ٢٨ مركزاً وللشهادة الشرعية للتعليم الأساسي /٦٧/ طالباً ضمن مركزين وللشهادة الثانوية الشرعية /٧٥/ طالباً ضمن مركزين. وبخصوص الثانوية الصناعية فعدد الطلاب المتقدمين للامتحانات /٢١٧٨/ طالباً ضمن ٢٤ مركزاً وللثانوية التجارية /٢٩٩/ طالب ضمن ٣ مراكز وللثانوية النسوية /٢٠٧/ طلاب ضمن مركزين.

وبالنسبة للطلاب الأحرار فإن القرار الوزاري يقضي بوجودهم ضمن مراكز في المدن حصراً وتم ذلك وفقاً للتوزع الجغرافي وموزعين على ١٨ مركزاً هذا العام.

وبخصوص البطاقات الامتحانية فإن المرحلة الأولى من تجهيزها وتدقيقها تمت وسيبدأ توزيعها للطلاب مع بداية يوم ٥/١٥ في جميع مدارس ومجمعات المحافظة، وتم تجهيز كل عوامل الأمان والتشوين الصحية واللوجستية بشكل كامل وفق برامج محددة ووفق تعليمات واضحة. والكوادر وزعت بحيث المدرس لا يصحح إلا مرة واحدة أي من يصحح أساسي لا يصحح ثانوي أو دورة إضافية، وكذلك المراقب وتم توزيعهم بشكل دقيق بحيث تمت مراعاة التوزع الجغرافي بتنفيذ روائز محددة كعدم وجود أي كادر تدريسي مع طلابه في المدرسة نفسها.

وعن تركيب الكاميرات في بعض المدارس وإمكانية تشغيلها لفت إلى أن التربية ركبت كاميرات في بعض المدارس ضمن خطة وزارية لمراقبة الواقع التدريسي بنسبة ٣٠ بالمئة وهي نسبة مرتفعة اعتادت المحافظة على الفخر بها وتشجيعها.

وبخصوص الإعفاءات لفت شحود إلى أنه وفق القانون تعفى من التصحيح والمراقبة من لديها طفل أقل من سنة أو حامل بأكثر من الشهر السابع أو من لديهم موافقات وزارية لعمل إداري لأسباب صحية وتمت إضافة من تجاوز عمره ٥٥ عاماً للمراقب و٥٧ سنة للمصحح. مشيراً إلى أنه بالتعاون مع المحافظة والجهات المعنية تم تأمين ١٢٠ سيارة لنقل الأسئلة ورؤساء المراكز إضافة لنقل المصححين أيام الجمعة والسبت.

هذه المحافظة بعدد المتقوقين فيها وهي التي سجلت في العام الفائت ٣٢ طالباً من أصل /١١١/ طالباً حققوا العلامات الكاملة في الشهادتين على مستوى القطر أي بنسبة ٣٠ بالمئة وهي نسبة مرتفعة اعتادت المحافظة على الفخر بها وتشجيعها.

العملية الامتحانية وهي مزودة ببطاريات في حال قطع الكهرباء ويمكن الاستفادة منها في حال الاعتراضات بالعودة إلى التسجيلات بهدف المعالجة وهي حالة متقدمة سيتم التوزيع منها سنوياً وفق الإمكانيات المتاحة.

وفي النهاية أكد شحود أن مديرية البحوث التربوية في مديرية تربية طرطوس وضمن خطتها السنوية أقامت ١٠٠ ندوة عن «القلق الامتحاني» على امتداد المحافظة لشرح الأسباب والإجراءات التي يجب أن تتخذ من الأهل والمدرسين. متمنياً الحفاظ على سمعة وشهرة

### ١٤٠١٦ طالباً لامتحانات الشهادات العامة

# بعد حرمان أربع سنوات.. السماح لطلاب القنيطرة الأحرار بالتقدم في محافظتهم

القنيطرة - خالد خالد

بعد حرمان لأربع سنوات على التوالي للطلاب الذكور الأحرار من أبناء محافظة القنيطرة من التقدم إلى امتحانات الشهادات الثانوية العامة ضمن مراكز المحافظة الامتحانية نتيجة تعليمات وزارية، وافق وزير التربية على إحداث مراكز امتحانية للطلاب الأحرار على أرض المحافظة وفي تجمعات ريف دمشق لتخفيف الأعباء المالية عنهم جراء التقدم في محافظة دمشق ولتوفير وقتهم وجهدهم.

وبيّن مدير تربية القنيطرة عماد أسعد أن أعداد الطلاب الذين يستعدون لتقديم امتحانات الشهادات العامة بفروعها المختلفة تبلغ ١٤٠١٦ طالباً وطالبة لدورة ٢٠٢٢ منهم ٨٧٠٥ طلاب وطالبات لمرحلة التعليم الأساسي باللغتين الإنكليزية والفرنسية وبينهم طالب واحد فقط لغة روسية، كما بلغ عدد طلاب الإعدادية الشرعية ٣٧ طالباً وطالبة، حيث بلغ عدد المراكز الامتحانية للتعليم الأساسي ٩٥ مركزاً منها ٦ مراكز دراسة حرة ومركز صحي واحد، حيث تم توزيع المراكز على أرض محافظة دمشق ١٩ مركزاً منها مركزان دراسة حرة ومركز صحي واحد وعدد الطلاب فيها ١٧٤٩ طالباً وطالبة، منهم ٥٠ مركزاً امتحانياً على أرض ريف دمشق منها مركز واحد دراسة حرة وبلغ عدد الطلاب فيها ٤٩٢٤ طالباً وطالبة، و٢٦ مركزاً على أرض محافظة القنيطرة منها ٣ مراكز دراسة حرة في حين يبلغ عدد الطلاب فيها ٢٠٣٢ طالباً وطالبة، ومركز واحد للشهادة الإعدادية الشرعية وعدد طلابه ٣٧ طالباً وطالبة.

وأشار أسعد إلى أن عدد طلاب الثانوية العامة بفرعيها الأدبي والعلمي ( لغة إنكليزية + فرنسية) ٤٣٥٧ طالباً وطالبة منهم ١٨٠٠ للفرع الأدبي و٢٥٥٧ للفرع العلمي بينهم ٧ طلاب لغة روسية ثلاثة منهم دراسة أدبية و٤ دراسة علمية، في حين بلغ عدد المراكز الامتحانية في الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي ٥٧ مركزاً منها ٢٤ مركزاً لشهادة الدراسة الثانوية الفرع الأدبي بينها ٨ مراكز دراسة حرة ومركز واحد صحي، موزعة على الشكل التالي ٧ مراكز على أرض محافظة القنيطرة بينها مركزان دراسة حرة ومركز صحي واحد وبلغ عدد الطلاب فيها ٥٤٦ طالباً وطالبة و١٠ مراكز على أرض ريف دمشق بينها مركزان دراسة حرة وعدد الطلاب ٦٧١ طالباً و٧ مراكز على أرض محافظة القنيطرة بينها ٤ مراكز دراسة حرة وبلغ عدد الطلاب فيها ٦٧٣ طالباً وطالبة، في حين بلغ عدد المراكز الامتحانية للتعليم الثانوي الفرع العلمي ٣٣ مركزاً منها ٦ مراكز دراسة حرة ومركز صحي واحد فقط، موزعة على أرض مدينة دمشق ٨ مراكز منها مركزان دراسة حرة ومركز صحي واحد وبلغ عدد الطلاب ٥٧٩ طالباً وطالبة وعلى أرض محافظة ريف دمشق ١٦ مركزاً منها مركزان دراسة حرة وبلغ عدد الطلاب فيها ١٠٣٨ طالباً وطالبة و٩ مراكز على أرض محافظة القنيطرة منها مركزان دراسة حرة وعدد الطلاب فيها ٩٤٠ طالباً وطالبة.

وأوضح أن عدد مراكز الدراسة الثانوية الشرعية على أرض محافظة القنيطرة مركز واحد وعدد الطلاب فيه ١٧ طالباً وطالبة، في حين بلغ عدد طلاب الثانوية المهنية (الصناعية – التجارية – النسوية) ٩٠٠ طالب وطالبة عدد مراكزها ١٧ مركزاً بينها ٥ مراكز على أرض دمشق وبلغ عدد طلابها ٣١٧ طالباً وطالبة وعلى أرض ريف دمشق ٧ مراكز وعدد الطلاب ٣٠٢ طالب وطالبة وعدد مراكز التعليم المهني على أرض القنيطرة ٥ مراكز وعدد الطلاب ٢٨١ طالباً وطالبة.

ولفت مدير التربية إلى أن مديرية تربية القنيطرة أنجزت كل التحضيرات والاستعدادات اللازمة لإنجاح العملية الامتحانية من تأمين أوراق امتحانية وقرطاسية ومغلفات ولاصق لضمان حسن سير العملية الامتحانية بالشكل المناسب وخلق أجواء امتحانية مريحة للطلاب، مبيناً أن تسليم البطاقات الامتحانية للطلاب النظاميين والأحرار يبدأ مطلع الأسبوع القادم ٢٠٢٢/٥/١٥ ولكل الشهادات.